«البورصة المصرية» ترتفع لأعلى مستوى منذ مايو 2010 مع بدء الاستفتاء على الدستور

«رويترز»: قفز المؤشر المصري الرئيسي نحو اثنين في المئة مع بدء الاستفتاء على الدستور ليصل إلى اعلى مستوياته منذ مايو 2010 في أول نصف ساعة من جلسة امس بدعم قوي من مشتريات الأجانب.

وبدا المصريون الادلاء باصواتهم على تعديلات دستورية في أول تصويت عام يجري منذ أطاح الجيش بالرئيس الاسلامي محمد مرسي قبل نحو ستة أشهر ومن المرجح أن يؤدي الاستفتاء إلى ترشح قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح السيسي للرئاسة.

وقفز المؤشر المصري الرئيسي 1.97 في المئة إلى 7257 نقطة قبل أن يقلص مكاسبه بحلول الساعة 0917 بتوقيت جرينتش إلى 1.4 في المئة عند 7218 نقطة.

وإذا نجح المؤشر في الاغلاق عند هذا المستوى أو فوقه سيكون هو أعلى مستوى منذ مايو ايار 2010.

وبلغت قيم التداول أكثر من 300 مليون جنيه في الساعة الأولى من التداول. وهذه القيم تمثل سيولة مرتفعة للسوق لم تشهدها السوق منذ سنوات.

ارتفاع السوق المصري

وقال محمد عمران رئيس بورصة مصر في اتصال هاتفي مع رويترز «ما يحدث الآن هو مؤشر قوي على أن الناس تعول على استقرار الأوضاع مع تنفيذ أول بند في خارطة الطريق.. هناك تفاؤل بالعودة إلى معدلات النمو القوية الماضية.»

وبسبب الاضطراب السياسي والأزمة الاقتصادية وفشل يحدث على أرض الواقع من أحداث سياسية.. أسعار الأسهم مازالت منخفضة والمؤشر يتحرك أسرع من الأسعار.»

وصعدت أسهم المنتجعات السياحية 5.6 في المئة وطلعت مصطفى 4.5 في المئة والقلعة 2.1 في المئة والتجاري الدولي 0.7 في المئة.

وأظهرت بيانات البورصة أن تعاملات المصريين والعرب مالت إلى البيع بينما اتجهت تعاملات الأجانب إلى الشراء بقوة.

وقال إبراهيم النمر من نعيم للوساطة في الاوراق المالية «السوق يستهدف الآن مستوى 7700 نقطة الاقبال المكثف على الاستفتاء خطوة إيجابية كبيرة للسوق.»

ويمثل الاستفتاء خطوة مهمة في خارطة الطريق التي أعلنها السيسي في يوليو تموز بهدف اعادة الديمقراطية. ووصف المسؤولون المصريون التعديلات الدستورية المطروحة بانها تجربة للديمقراطية يتطلع كثير من المصريين الآن إلى الاستقرار.

وقال كريم عبد العزيز من الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «السوق يتفاعل إيجابيا مع ما

ارتفاع أرباح «زجاج» إلى 44.9 مليون ريال

رياض الحميدان

ارتفعت أرباح شركة الصناعات الزجاجية الوطنية «زجاج»، إلى 44.9 مليون ريال أي مايعادل 1.50 ريال للسهم بنهاية عام 2013، بنسبة قدرها 3 في المئة، مقارنة بأرباح قدرها 43.6 مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2012.

وعزت الشركة أن سبب الارتفاع في الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى عدم أخذ مخصص هبوط أوراق مالية لعدم الحاجه إليه نظرا للتحسن الكبير في أسعار الأسهم المستثمر بها، وكذلك الزيادة في صافي الدخل من الأسهم المتاحة للبيع.

كما عزت الشركة أن سبب تحقيق أرباح خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق يعود إلى ارتفاع الأرباح من الشركات الزميلة التي تعمل في نشاط الزجاج المسطح بالإضافة إلى عدم أخذ مخصص هبوط أوراق مالية لعدم الحاجة إليه نظرا للتحسن الكبير في أسعار الأسهم المستثمر بها، وكذلك الزيادة في صافي الدخل من الأسهم المتاحة للبيع.

بينما عزت الشركة أن سبب الانخفاض في الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع السابق من العام الحالي يعود إلى انخفاض الأرباح من الشركات الزميلة في نشاط الزجاج المسطح.

«مجلس التنمية الاقتصادية» يرعى معرض البحرين الدولي للطيران 2014

أعلن مجلس التنمية الاقتصادية عن رعايته لمعرض البحرين الدولي للطيران، والذي سيقام خلال الأسبوع القادم في الفترة ما بين 16 و 18 من هذا الشهر، في قاعدة الصخير الجوية. و ينظم المعرض وزارة المواصلات وسلاح الجو الملكي وبإشراف مباشر من قبل سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لجلالة الملك ورئيس اللجنة العليا المنظمة لمعرض البحرين الدولي للطيران، حيث سيضم المعرض نخبة من كبار الشخصيات ورواد صناعة الطيران على المستوى الدولي والاقليمي.

وفي هذا الصدد، قال كمال بن أحمد، وزير المواصلات والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية: «يعتبر معرض البحرين الدولي للطيران من أهم الأحداث السنوية التي تستضيفها مملكة البحرين والتي تؤكد على أهمية المملكة كمركز رئيسي للأعمال والاستثمارات في الخليج العربي، حيث تتميز المملكة بموقع استراتيجي يمكن المستثمرين من الوصول بسهولة إلى دول مجلس التعاون للاستفادة من السوق الخليجية والتي تبلغ قيمتها 1.5 مليار دولار أمريكي.»

أعلن زيادة رأس المال بتوزيع أسهم مجانية

«السعودي الفرنسي» يعلن أرباحاً صافية بلغت 2.406 مليون ريال خلال 2013

أعلن البنك السعودي الفرنسي عن تحقيق أرباح صافية بلغت 2.406 مليون ريال خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، كما حقق البنك نموا في موجوداته بتحقيق 170 مليار ريال بزيادة بنسبة بلغت 8 في المئة مقابل العام المالي 2012، وقد ارتفعت محفظة القروض والسلف بنسبة 8 في المئة لتصل إلى 111 مليار ريال مقارنة بمبلغ 103 مليارات ريال خلال 2012.

كما بلغت الودائع 132 مليار ريال بزيادة بنسبة 14 في المئة مقارنة بعام 2012 بدعم من الودائع الأجلة التي حققت نسبة مرتفعة، ما مكن البنك من المحافظة على نسبة جيدة للقروض إلى الودائع.

وعكس صافي الدخل للعام 2013 النمو القوي للإيرادات التي تاثرت بتجنيب المخصصات، حيث بلغت الأرباح الصافية للبنك مبلغ 2.4 مليار ريال بانخفاض بنسبة 20 في المئة مقارنة بمبلغ 3.0 مليارات ريال للعام 2012، وذلك بسبب تجنيب مخصصات أعلى، وتعمل هذه المخصصات على تنظيف سجلات البنك تمشيا مع السياسة المحافظة التي يتبعها، كما قام البنك برفع المخصصات الأخرى لبناء الاحتياطيات والمحافظة على نسبة تغطية قوية، علما بان جهود تجنيب المخصصات هذه تاتي بعد سنتين من إجراءات إعادة الهيكلة الاستراتيجية بالبنك والتي استمرت خلال عامي 2012 و2013 ما أرسى الأرضية المناسبة للخطة متوسطة الأجل التي تغطي السنوات الثلاث من 2014 إلى 2016. وحافظت الإيرادات على قوتها، حيث بلغ إجمالي دخل العمليات مبلغ 5.1 مليارات ريال، وارتفعت الأرباح الصافية من دخل العمولات الخاصة إلى مبلغ 3.4 مليارات ريال بدعم من استقرار هوامش الفائدة الصافية اعتبارا من الربع الثاني للعام 2013. وقد أعلن البنك السعودي الفرنسي عن توزيع أسهم مجانية بواقع سهم مجاني واحد مقابل كل ثلاثة أسهم قائمة ما يسمح برفع رأس مال البنك بما يتجاوز 12 مليار ريال، ما سوف يسمح بدعم المركز الرأسمالي له وفقا للتطلعات خلال السنوات القادمة على أن يخضع ذلك إلى موافقة الجمعية العمومية. والجهات النظامية المعنية. وقال رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور صالح بن عبدالعزيز العمير إن توزيع أسهم مجانية يدلل على التزام البنك السعودي الفرنسي بتحقيق طموحات المساهمين، بينما ستسهم الزيادة في رأس مال البنك على دعم المركز الرأسمالي الكلي له بما يسمح له بأن يحتل مركزا تنافسيا أفضل.

من جهته قال العضو المنتدب باتريس كوفيني إن عمليات إعادة الهيكلة الاستراتيجية التي تمت خلال السنتين الماضيتين قد أسست قواعد قوية وفتحت المجال أمام تطور أكبر، كما عبر عن ثقته بقدرة البنك السعودي الفرنسي على تنفيذ الخطة متوسطة الأجل ما يمكن البنك من تبوء مركز «بنك الامتياز» عن جدارة.

شعار البنك السعودي الفرنسي

هي الأعلى في تاريخه وبزيادة 21.7 في المئة عن عام 2012

الميمان: «الأهلي التجاري» حقق أرباحاً قياسية بلغت 7.9 مليارات ريال للعام 2013

أعلن منصور الميمان رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري عن تحقيق البنك أرباحا قياسية عن عام 2013م هي الأعلى في تاريخه حيث بلغت 7.852 ملايين ريال مقابل 6.453 مليون ريال للعام السابق، وبزيادة بلغت 1.399 مليون ريال مقارنة مع عام 2012م، بنمو نسبته 21.7 في المئة.

وأشار الميمان إلى أن البنك عزّز موقعه الريادي خلال عام 2013م بعد أن شهد منظومة من المتغيرات الرئيسية كان لها أكبر الأثر في تحقيق النتائج المالية المتميزة التي سجّلها البنك العام الماضي والذي يمكن اعتباره عام النمو النوعي، وزيادة الانتشار على الصعيدين المحلي والدولي، وتعزيز البنية التقنية، وتطوير وتأهيل رأس المال البشري من خلال تحسين بيئة العمل، ورفع كفاءة الموظفين، واستقطاب أفضل المواهب.

وقد أطلق البنك خلال العام الماضي العديد من المبادرات، وأعاد النظر في استراتيجيته التي صاغها على نحو يُلبّي تطلعات المساهمين والعملاء والموظفين، ويستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية التي يمر بها اقتصادنا الوطني، كما وأجرى البنك إصلاحات رئيسية على المستويين الهيكلي والتشغيلي كانت لهما انعكاساتهما الملموسة على تحسّن أداء البنك ونمو صافي دخله.

وذكر الميمان أن البنك الأهلي نجح في استثمار الفرص المواتية في عام 2013م، وحقق تقدماً ملموساً في منافذ الخدمة من خلال توسيع شبكة فروعه حيث تم افتتاح 17 فرعاً جديداً ليرتفع عددها إلى 329 فرعاً بنهاية العام، كما تمت زيادة مراكز البنك للخدمات السريعة بواقع 29 مركزاً ليبلغ عددها في نهاية العام 57 مركزاً، في حين تم نشر المزيد من أجهزة الصرف الآلي بإضافة 292 جهازاً جديداً ليرتفع عددها إلى 2.252 جهازاً، في حين ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بواقع 1.300 جهاز لتبلغ 14.075 جهازاً بنهاية العام؛ الأمر الذي أدى إلى الارتقاء بخدمات البنك ومنتجاته حيث أصبح بمقدور عملاء البنك التواصل معه على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وأشار إلى استمرار جهود البنك في عام 2013م الهادفة لتطوير البنية التحتية من أجل توفير أعلى مستويات الخدمة لعملائه من خلال تطوير وتحديث قنواته والتي توفر أعلى معايير الخدمة.

وذكر الميمان أن بنك «تركي فاينانس كاتليم بنكاسي» الذي يمتلك البنك الأهلي حصة أغلبية فيه قد واصل أداءه الجيد خلال عام 2013م؛ وحافظ على موقعه باعتباره البنك الرائد في قطاع البنوك الإسلامية في تركيا، كما زاد شبكة فروعه بافتتاحه 30 فرعاً جديداً في عام 2013م ليرتفع عددها إلى 250 فرعا، وقد شهد عام 2013م تعزيز التواجد الدولي للبنك الأهلي بافتتاح مكتب تمثيلي له في الصين في مدينة شنجهاي، كما نجح في الحفاظ على تصنيفه الائتماني A+ من وكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش العالميتين، وهو التصنيف الأعلى من نوعه في قطاع صناعة الخدمات المالية في المملكة، كما ويعكس متانة وقوة المركز المالي للبنك، ومستويات السيولة المالية العالية التي يتمتع بها، بالإضافة إلى المركز الريادي الذي يشغله البنك محليا وإقليميا.

وأضاف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي «لقد نجحنا خلال عام 2013م في الاستفادة من المناخ الاقتصادي الملائم لتطوير أعمالنا وتوزيع أصولنا بشكل أكفأ، وتنويع مصادر دخلنا، وتجويد أدائنا مما أدى في المحصلة إلى زيادة جيدة على العوائد والأرباح المحققة من مختلف أقسام البنك بعد أن تضافرت العوامل الاقتصادية المحفزة، مع فعالية استراتيجيتنا، وكفاءة خططنا التشغيلية على نحو أسهم في تحقيقنا نموا واضحا على دورة أعمال البنك.

ولفت الميمان إلى أن تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الإدارية الذي نفذه البنك خلال عام 2013م أثمر عن توحيد الأنشطة المتجانسة في وحدات تنظيمية مترابطة مما أسهم في زيادة كفاءة الأداء وتخفيض مصاريف التشغيل.

وأشار إلى اهتمام البنك بتطوير رأس ماله البشري باعتباره أحد أهم عناصر استراتيجية البنك حيث تمت إعادة هيكلة قطاع الموارد البشرية بما يساعد على استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها، كما أدخلت أدوات التقييم العلمية للتعرف على الكفاءات الموجودة في البنك وإدارتها مركزيا وتطويرها لتمكينها من تحمل المسؤوليات المنوط بها حاليا وفي المستقبل، أيضا فقد تم تطوير إدارة وبرامج التدريب لتتماشى مع الخطة الإستراتيجية حيث يتم تدريب جميع الموظفين الجدد قبل أن يمارسوا أعمالهم الجديدة لتمكينهم من العمل من أول يوم عمل لهم.

وأعلن البنك مؤخراً عن طرح برنامج رواد الأهلي للخريجين الجدد والذي سوف يستقطب المبتعثين في أفضل الجامعات المحلية والعالمية، ويتميز البرنامج عن غيره في طريقة الاختيار والتي تعتمد على أعلى المعايير العالمية المطبقة في أفضل 500 شركة عالمية، ويهدف إلى الاستمرار في تزويد الإدارة الوسطى بالكفاءات المتميزة والإحلال في الوظائف العليا عند الحاجة، ويعتبر هذا البرنامج أفضل برنامج للخريجين الجدد بالمملكة، ونظراً لتواجد فروع البنك في كافة مناطق المملكة فسيكون تأثير جودة خريجي هذا البرنامج ملموس في خدمة عملاء البنك أينما كانوا، كما تم ربط جميع عناصر المكافآت بكفاءة الموظف وقدرته على العطاء المتميز.

وذكر الميمان أن النمو الجيد على صافي أرباح البنك يؤكد قدرته على التوظيف الأكفأ لأصوله، وأن استراتيجية البنك لتنويع مصادر دخله قد أدت إلى زيادة الدخل من عملياته الأساسية حيث نمت رسوم الخدمات البنكية بنسبة 2.0 في المئة عن العام الماضي، وكذلك زاد الدخل من تحويل العملات الأجنبية بنسبة 25.6 في المئة، فضلاً عن زيادة مكاسب بيع الاستثمارات التي بلغت 646 مليون ريال خلال العام مقارنة بمبلغ 602 مليون ريال لعام 2012م، وبالرغم من بقاء معدلات العمولات الخاصة في مستويات متدنية، إلا أن صافي دخل العمولات الخاصة قد زاد بنسبة 11.7 في المئة، حيث بلغ 10.012 مليون ريال خلال عام 2013م.

وقد ساهمت زيادة حقوق المساهمين ونمو ودائع العملاء في دعم زيادة الموجودات حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 42.6 مليار ريال في 31 /12 /2013م بزيادة قدرها 3.2 مليارات ريال وبنسبة زيادة 8.2 في المئة وبلغت ودائع العملاء 300.6 مليار ريال في 31 /12 /2013م بزيادة قدرها 27.1 مليار ريال وبنسبة زيادة 9.9 في المئة، وبلغت نسبة زيادة إجمالي الموجودات 9.3 في المئة لتصل إلى 377.3 مليار ريال؛ وانعكست هذه الزيادة بالأخص على التوسع في الإقراض حيث زادت القروض والسلف بنسبة 14.8 في المئة لتبلغ 187.7 مليار ريال.

واستمر البنك في إدارة مخاطر الائتمان بفعالية وأخذ المخصصات اللازمة خلال عام 2013م حسب المنهجية المتحفظة التي يتبعها في تحديد المخصصات، وعليه فقد ارتفعت نسبة تغطية القروض والسلف غير العاملة من 142.5 في المئة في عام 2012م لتصل إلى 165.9 في المئة في عام 2013م.

وبلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لمساهمي البنك 20 في المئة في عام 2013م، فيما بلغت النسبة لمعدل كفاية رأس المال- الركيزة الأولى «للشريحتين الأولى والثانية» 17.2 في المئة.

متصور الميمان

عزز انتشاره محلياً وإقليمياً وحدّث بنيته التقنية وحافظ على تصنيفه المتميز ورفع تأهيل موظفيه

نمت 7 في المئة وصولاً إلى 642 مليار درهم

«المركزي الإماراتي»: الودائع الخاصة لأجل ترتفع 41 مليار درهم خلال شهر واحد

سجل رصيد الودائع الخاصة لأجل والتأمينات التجارية لدى البنوك أسرع زيادة خلال شهر، بارتفاع قدره 41.4 مليار درهم، بحسب بيانات صادرة عن المصرف المركزي.

وأشارت البيانات إلى أن الودائع الخاصة لأجل والتأمينات التجارية، بما في ذلك أرصدة حسابات التوفير بالعملات المحلية والأجنبية لدى القطاع المصرفي بالدولة، حققت نموا بنسبة 6.9 في المئة تعادل زيادة بقيمة 41.4 مليار درهم خلال شهر أكتوبر الماضي، مقارنة بشهر سبتمبر الذي سبقه، لتصل إلى مستوى 642 مليار درهم.

ويعتبر مؤشر «الودائع الخاصة لأجل والتأمينات التجارية» جزءا من تركيبة عرض النقد الواسع «ن2»، الأكثر أهمية ضمن مؤشرات عرض النقد الصادرة عن المصرف المركزي الاماراتي.

ويظهر المؤشر ارتفاع مستويات السيولة النقدية القابلة للتوظيف لدى القطاع المصرفي بالدولة، نتيجة ارتفاع السيولة النقدية المتوافرة للشركات والأفراد في السوق المحلية، كما يعبر عن ارتفاع ثقة العملاء بالقطاع المصرفي خاصة، وتحسن نتائج قطاعات الأعمال في الاقتصاد الوطني عموما، وجاذبيتها لرأس المال والاستثمار المحلي والأجنبي.

إلى ذلك، تشير بيانات المصرف المركزي الاماراتي إلى تراجع رصيد الودائع الحكومية خلال شهر أكتوبر الماضي بقيمة 25 مليار درهم تعادل انخفاضا في الرصيد الإجمالي بنسبة 10.2 في المئة.

وانخفض رصيد الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي بالدولة، إلى 219.6 مليار درهم بنهاية أكتوبر الماضي مقارنة مع 244.6 مليار درهم بنهاية سبتمبر الذي سبقه.

ومع ذلك، فإن السيولة الإجمالية في السوق المحلية ارتفعت بقيمة 23.5 مليار درهم تعادل نموا بنسبة 2 في المئة تقريبا، خلال الشهر ذاته.

ووفقا للبيانات الصادرة عن «المركزي»، فإن الرصيد الإجمالي للودائع لدى القطاع المصرفي بالدولة زاد بقيمة 133 مليار درهم تعادل نموا بنسبة 10 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013، ليرتفع إلى 1301 مليار درهم، مسجلا أعلى مستوياته التاريخية.

وأدى الارتفاع في مستويات السيولة المتوافرة في السوق المحلية إلى انخفاض في أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك بالدرهم إلى أدنى مستوياتها، إذ تراجعت إلى 1.18 في المئة بانخفاض قيمته 45 نقطة أساس مقارنة مع مستويات نهاية عام 2012.

كما تراجعت أسعار الفائدة على التمويل والتسهيلات والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من الشركات والأفراد بمستويات ملموسة، أسهمت في تسريع وتيرة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، ما دفع العديد من المؤسسات والهيئات المعنية إلى تعديل توقعاتها برفع نسبة النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي بنحو 1 في المئة تقريبا فوق مستوى التوقعات السابقة، خلال 2013.

وتظهر بيانات المصرف المركزي أن القيمة الإجمالية لموجودات القطاع المصرفي الإماراتي ارتفعت إلى 1987 مليار درهم مقتربة من مستوى تريليوني درهم بنهاية أكتوبر الماضي، بزيادة قدرها نحو 80 مليار درهم خلال شهر واحد فقط، لتعزز موقع القطاع المصرفي الإماراتي كأكبر قطاع مصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أوراق نقدية من فئة 500 درهم